

تقييم سياسات استهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2020)

## Evaluation of inflation targeting policies in Algeria, an analytical study during the period (1990-2020)

بلحشر عائشة<sup>1</sup>، كيفاني شهيدة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أستاذة محاضرة أ، جامعة تلمسان، الجزائر، toulacha\_bell@yahoo.fr

<sup>2</sup> أستاذة محاضرة أ، جامعة تلمسان، الجزائر، kifanichahida@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/12/19 تاريخ القبول: 2022/05/04 تاريخ النشر: 2022/06/30

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تبين دور السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، الذي يعتبر من بين الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية، فتم القيام بدراسة تحليلية للفترة [1990-2020] من خلال مجموعة من المتغيرات،

ومن خلال هذه الدراسة تبين أن التضخم في الجزائر لا يعود الى مشكل نقدي بالدرجة الأولى، انما يعود لأسباب هيكلية السوق الموازية من جهة والتضخم المستورد من جهة أخرى. كما أن سياسة إعادة الخصم واستهداف التضخم، لم تكن فعالة لان الجزائر لا تستوفي جميع الشروط لتنفيذها.

كلمات مفتاحية: السياسة النقدية، التضخم، سياسة استهداف التضخم، استقلالية البنوك، استقرار الأسعار.

تصنيفات JEL: E31 , E52 ; E31 , E58

### Abstract:

Inflation in Algeria, which is considered among the basic objectives of economic policy. An analytical study was conducted for the period [1990-2020] through a set of variables, and it was found: that inflation in Algeria is not primarily due to A monetary problem, but it is due to the structure of the parallel market on the one hand, and imported inflation on the other. Also, the policy of re-discounting and targeting inflation were not effective because Algeria does not meet all the conditions for its implementation..

**Key words:** monetary policy, inflation, inflation targeting policy, bank Independence, price stability.

**Jel classification Codes :** E52, , E31, E58, E31

## 1. مقدمة:

لقد شهد العالم عدة صدمات اقتصادية ناجمة عن مشاكل جديدة متتالية، قديما كان يمثلها الكساد، البطالة، التضخم وما الى ذلك، مما أدى الى ظهور العديد من الافكار الاقتصادية المختلفة، التي تجسدت في عدة مدارس فكرية مختلفة، ظهرت هذه المدارس في فترة زمنية متواصلة لتشخيص هذه الازمات وطرق علاجها.

تشكل السياسة النقدية محورا هاما في هذه الافكار، وقد مرت درجة تأثيرها على الانشطة الاقتصادية وفعاليتها بعدة مراحل، لذلك اختلفت أهميتها في الهيكل سياسات الاقتصاد الكلي، لذا فقد احتلت في القرن التاسع عشر مكانة مهيمنة.

كانت هي الاداة الوحيدة المعترف بها لتحديد السياسة الاقتصادية إذ هي وسيلة فعالة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، ثم أكد "كينز" ان السياسة المالية كانت أكثر فعالية في القرن العشرين. في الخمسينات من نفس القرن أعاد "فريد مان" موقف السياسة النقدية، خاصة امام الاوضاع الاقتصادية التي شهدها العالم في القرن الماضي.

مرت الجزائر بظروف اقتصادية تميزت بنمو اقتصادي ضعيف غير متوازن داخليا وخارجيا وعدم القدرة على سداد الديون وارتفاع معدلات التضخم بالإضافة الى ارتفاع الاسعار ولما له من تأثير سلبي على السياسات الاقتصادية وتأثيره أيضا على مستويات المعيشة الافراد، وخاصة ذوي الدخل المحدود، فمن الضروري استقرار الاسعار وتجنب التضخم والركود الاقتصادي.

لهذا تبنت الجزائر بمفردها أو بمساعدة المؤسسات المالية الدولية، العديد من سياسات الاصلاح التي تهدف الى ارساء قواعد الاقتصاد السوق كجزء من آلياتها السياسية النقدية التي تعتبر وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في الكتلة النقدية و كبح التضخم، وميزان المدفوعات التي تؤثر على سعر صرف العملة المحلية الى جانب العملة الاجنبية و أسعار الفائدة،

لتحقيق أفضل تخصيص للموارد المالية، لذلك تبرز أهمية السياسة النقدية في التعامل مع المشكلات الاقتصادية و مساهمتها الفعلية في حل المشكلات الاقتصادية، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. إن الجزائر من البلدان التي انتقلت من اقتصاد الدولة الى اقتصاد الحر، لذلك تبنت خطة الاصلاح لإعادة النظر في سياستها الاقتصادية هي الحاجة ملحة . أحدثتها المرحلة الانتقالية ولتخفيف الضغط، تبني بعض السياسات المتعلقة بالتوازن الاقتصادي الرئيسي لحصر التضخم الاقتصادي.

### الاشكالية:

يمكن طرح الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة وتفصيلها على النحو التالي:

**ما مدى فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة الدراسة 1990-2020؟**

وللإجابة عن هذا التساؤل نصوغ الفرضيات التالية:

- الكتلة النقدية ومعدل اعادة الخصم تأثران في معدل التضخم.
- سياسة استهداف التضخم في الجزائر حل لتحقيق الاستقرار العام للأسعار

### أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية هذا البحث في دراسة كيفية تطبيق سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد الوطني والاساليب المعتمدة لأجل تحقيقها، مع تقييم تجربة الجزائر وذكر اهم العقبات والنقائص التي تساهم في عدم نجاحها.

## 2. الدراسات السابقة

نجد العديد من الدراسات التي تهتم بفعالية سياسة استهداف التضخم سنحاول ذكر البعض

منها:

○ دراسة 1994 Dahakal and kandil بعنوان **Determination of the inflation rate in the rate in the united states: A VAR Investegation**

اهتمت هذه الدراسة بمناقشة اهم محددات التضخم في الولايات المتحدة الامريكية، باستعمال نموذج التغير الذاتي، حيث جمع هذا النموذج أهم العوامل الاقتصادية، والتي تتفاعل مع مستوى العام للأسعار في الاقتصاد الأمريكي وأثبتت نتائج الدراسة أن التغيرات التي تحدث في عرض النقود وعجز في الميزانية بالإضافة الى أسعار الطاقة يعدون أهم العوامل التي تؤثر في مستوى التضخم. (Dahakal & kandil, 1994)

○ دراسة 1997 Paul Masson. Miguel Savastano. Sunil Sharma بعنوان **The Inflation Targeting in Developing contries Secope for**

تهدف هذه الدراسة الى تطبيق سياسات استهداف التضخم في الدول النامية، وتوصلوا الى ان هذه الدول لا تملك متطلبات اولية لسياسة استهداف التضخم، سبب اختلاف الآراء بشأن انخفاض معدلات التضخم أو بسبب رسوم صك العملات التي تعد حاليا مصدرا اساسيا للتمويل أو وجودهم معا. (Masson ، Savastano ، و Sharma، 1997)

○ دراسة يوسفى كريمة 2017, استهداف التضخم في دول المغرب العربي دراسة قياسية

هدفت هذه الدراسة الى تبين ما مدى فعالية سياسة استهداف التضخم في دول المغرب العربي من خلال عرض تجارب بعض الدول التي تبنت سياسة استهداف التضخم متقدمة منها وناشئة، والتي حققت نجاحات كبيرة في ضبط معدلات التضخم وتحقيق النمو الاقتصادي، معتمدة على استقلالية البنك المركزي من جهة والشفافية اتجاه الجمهور من جهة أخرى. أبرزت الدراسة القياسية سلوك البنك المركزي في دول المغرب العربي ودوره في تحقيق تخفيض معدلات التضخم. فتوصلت الى:

تعد الدول الصناعية أكثر نجاحا عن الدول الناشئة في استهداف التضخم وهذا راجع لصلابة نظامها المالي وتوفرها على الشروط الأولية والمؤسسية.

ان قاعدة تايلور التقليدية لا تطابق سلوك البنك المركزي في المغرب العربي بل تطبق نظرة المستقبلية.

في ظل وجود مجموع من الاصلاحات وغياب السيطرة المالية تبقى غير كافية لتطبيق سياسة استهداف التضخم.

ان طبيعة الاقتصاد الهش في الجزائر جعلها عرضة لكثير من الصدمات وبالتالي عدم الاستقرار جعل من مبكر جدا الحديث عن سياسة استهداف التضخم

ان استراتيجية استهداف التضخم غير ناجحة بسبب عدم وجود فترة انتقالية تدرجية لتوفير المواد الاولية والمؤسسية. (يوسفى، 2017).

○ دراسة صالح هشام، بلفضيل كمال 2019، اختبار أثر صدمات معدلات التضخم

### على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة الممتدة بين 1970-2019

تهدف هذه الدراسة الى البحث عن أثر صدمات معدلات التضخم اتجاه النمو الحاصل على الناتج المحلي بالجزائر، وذلك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي. فتوصلت الدراسة على ان أي صدمة مفاجئة في معدلات التضخم وبمقدار انحراف معياري واحد تؤثر إيجابيا على معدل النمو الاقتصادي. (صالح و بلفضيل، 2021)

○ دراسة زواد آسيا 2020، العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر دراسة قياسية

### منحنى فيلبس في الجزائر خلال فترة 2001-2018.

تهدف هذه الدراسة الى تحليل وقياس العلاقة بين التضخم والبطالة خلال فترة 2001-2018 وذلك باستعمال منحنى فيلبس على حالة الاقتصاد الجزائري وبعتماد على أساليب وأدوات إحصائية واستخدام ما يسمى بمحولات بوكس - كوكس وذلك لقياس علاقة غير الخطية بين المتغيرين، بينت الدراسة على انه توجد علاقة عكسية غير خطية بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر. (زواد، 2020)

### 3. تقييم السياسات المعالجة للتضخم:

يعتبر التضخم من أكبر المشاكل التي تعاني منها دول كثيرة لأنه يسبب اختلالات مالية ونقدية مما تطلب استخدام طريقة حديثة تسمى استهداف التضخم وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الدائم لمؤشرات الاقتصاد الكلي سوف نتحدث في هذا الفصل عن مدى قدرة وفعالية على تنفيذ السياسة التضخم المستهدف في الجزائر. خاصة وأنها عرفت أنواع للتضخم.

#### 1.3 اسباب التضخم في الجزائر:

هناك عدة متغيرات أدت الى التضخم في الجزائر يمكن توضيحها في ما يلي:

##### • ارتفاع الطلب الداخلي:

يوجد عاملين رئيسيين لهم أثر فعال و مباشر في زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع العام في مستوى الاسعار و هما:

##### النمو الديمغرافي:

بعد الاستقلال عرفت الجزائر نموا ديمغرافيا جد نشيط بحيث بلغ معدل الولادات حوالي 4 % سنويا تصنف ضمن اعلى معدل من بين معدلات العالم سنة 1966 ارتفع عدد السكان ب 11.826 مليون نسمة سنة 1992 حوالي 26 مليون نسمة. ومنه ان أي زيادة جديدة في عدد السكان تظهر إنفاقا استهلاكيا جديد على السلع والخدمات. وقد عجزت الجزائر علي تحكم في هذه الفجوة التضخمية، (Ben Achenhou، 2000، صفحة 05) ما جعلها تضطر للاستيراد بغرض تغطية هذا الفائض في الطلب و نحن هنا امام تضخم مستورد.

##### ارتفاع حجم الاجور:

الطبقة الغالبة في المجتمع الجزائري هي طبقات الأجور بحيث نجد ان الزيادة الاجور لا يقابلها زيادة انتاج السلع والخدمات.

● الاصدار النقدي غير المراقب:

يقصد بها الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني، فهي ليست سبب حقيقي في التضخم  
انما عندما تكون هناك زيادة في كمية النقود أكبر من حجم المتغيرات الاخرى كالنتاج الداخلي،  
وبالتالي حدوث ما يسمى بالاختلال الكتلة النقدية. ( عناية ، 2006، الصفحات 45-47)

● المضاربة:

للجزائر ثروة وطنية قد تحولت من استثمار انتاجي الى المضاربة، وقد ادى ذلك الى نتائج  
سلبية كانهخفاض الانتاج، وإغلاق بعض المصانع التي يعمل أصحابها في انشطة المضاربة والشراء  
الفوري وبيع المواد الاولية دون الحاجة الى تصنيعها، كل هذه الاموال تتداول خارج البنك هذا هو  
سبب الرئيسي للتضخم والمضاربة ويشمل جميع المجالات العقارات والأراضي ومواد الخام. ( عناية ،  
2006، صفحة 49)

● ارتفاع نسبة القروض الاستغلال:

يترجم هذا الوضع الى ديون على المؤسسات العامة لدعمها المواد الاستهلاكية، لان السوق  
لمنتجاتها أقل بكثير من تكلفة انتاجها، في هذه الحالة لا يوجد امام المؤسسات العامة أن تحقق أدنى  
مستوى من الربح لكن فقدت ميزتها ، و هذا هو ما يجعل الدولة تلجأ دائما المؤسسات المالية  
للاقتراض الخارجي، (صالح جلال، 2006، صفحة 49) وهذا هو سبب زيادة الديون ،او إصدار  
العملة غير المكشوفة مما يؤدي الى زيادة التضخم العملة و زيادة مستوى أسعار الانتاج الاستهلاك ،  
عند الدفع اجور العمال بالمقابل، يجد المستهلك امامه أموالا أكثر من كمية البضائع.

● عجز الميزانية:

منذ عام 2008 تعاني الجزائر من عجز في الميزانية، وكان اعلى مبلغ هو 200 مليار دينار  
سنة 1993 تمثل نحو 3.5 % من إجمالي نفقات السنوات الاخيرة، خرج هذا العجز عن السيطرة  
وازدادت الفجوة التضخمية بين الدخل وتطور الانتاج مما ادى الى تضاعف الدخل، انتهى سعر

الصرف، ويخشى أصحاب العملة من ان يتم تصديرها أو تهريبها الى الخارج باسم الاضرار بالمصلحة العامة للبلاد، وبالتالي يزداد العجز ويستمر تهريب العملة مما يضاعف التضخم.

### 2.3 القطاعات المحركة للتضخم :

لكي نستطيع تحديد القطاعات المحركة للتضخم كان لا بد من دراسة كل متوسط معدل لكل

قطاع:

#### • الزراعة:

نتيجة لانخفاض العرض عن الطلب، ارتفعت الاسعار في هذا القطاع بشكل حاد مقارنة بسنة 1974 ويرجع ذلك الى سوء تنظيم المنتجات الزراعية، خاصة على مستوى الاسواق الحضرية الكبرى بشكل عام زاد حجم الانتاج الزراعي 1980، بمقدار 13.4 %، انخفض الى 8.2 % و5.1 % سنة 1988.

#### • المحروقات:

نظرا لحقيقة ان هذا القطاع قد استفادة من دعم القوى من الدولة و خاصة في بعض الحالات، امكانات ونقص بعض الاستثمارات، يكون لهذا التوزيع غير المعقول للاستثمار تأثير كبير على التكاليف الاقتصادية و الضغوط التضخمية الناتجة عنها، و تسمر اسعارها في الارتفاع المقدر ب 61.7 % سنة 1980، مما يثبت ذلك. (وضاح ، 2011، صفحة 32)

#### • الصناعة:

شهد نمو الانتاجية عدة تحولات، لا سيما في مخطط الربع الثاني مع زيادة عملية تلبية احتياجات جميع القطاعات بشكل كبير، ثم عكس هذه الزيادة في المقابل، ارتفعت الاسعار بشكل حاد، مما ادى الى زيادة الطلب و التكاليف بشكل أكثر تحديدا، هو ضغط التضخم من جانب الطلب و جانب التكلفة، على الرغم من زيادة الانتاج الصناعي بمعدل 11.1 % خاصة سنة



1988 الاشراف على توزيع المواد على القطاع الصناعي له تأثير كبير و مباشرة على ظهور الفجوة التضخمية. (Ben Achenhou، 2000، صفحة 66)

#### 4. التضخم في الجزائر خلال الفترة: 1990-2020:

منذ الاستقلال في عام 1962، حدثت العديد من التغيرات والتطورات، شهدت درجة معينة من التقلبات و الآثار الناتج عن طبيعة الاقتصاد الريعي، و الذي يعتم بشكل أساسي على الدخل صناعة المحرقات، و الذي يعرف بأنه يؤثر عدم استقرار الاسعار بشكل مباشر على الاقتصاد، وخاصة أزمة 1998-1999 و أزمة 2014.

يتطلب اتجاه اقتصاد السوق صياغة مجموعة من القوانين و السياسات التي تتوافق مع المتغيرات المهمة على كلا الجانبين، فيما يتعلق بالنقد، (قانون العملة و القرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 )، والذي ادخل اصلاحا عميقا.

ظهور فائض السيولة في سوق المال عام 2002 مما دفع بنك الجزائر الى تعزيز الادوات غير المباشرة. بالنسبة لإعادة السياسة النقدية لم تثبت فعاليتها، فقرر البنك اعتماد أدوات جديدة أخرى يتم التعبير عن الفائض النقدي الذي تم امتصاصه في أبريل 2002 على النحو التالي:

أداة السيولة لمدة 07 أيام (التعليمات رقم 02 بتاريخ 11-أبريل 2002) و أداة استرداد لمدة 3 (اغسطس 2005) و أداة استرداد السيولة لمدة 6 أشهر في عام 2013 و سمحت بامتصاص الاموال القابلة للقرض في السوق المال بين البنوك يعتبر مستقرا نسبيا، و تسهيلات الودائع المغلة للفائدة(التعليمات رقم 04 المؤرخة 14 يونيو)2005، الودائع في البنك الجزائري 24 ساعة وهي بيضاء يتم ذلك بمبادرة من البنك، و سيتم مكافأتهم بسعر ثابت حول البنك الجزائري، يتغير سعر الفائدة وفقا لتقلبات السوق و تطور عمليات البنك و هياكل التدخل، بالإضافة الى الادوات النشطة واستيعاب الفائض، فإن إطارها التشغيلي موجود السيولة، أي الاحتياط الالزامي في

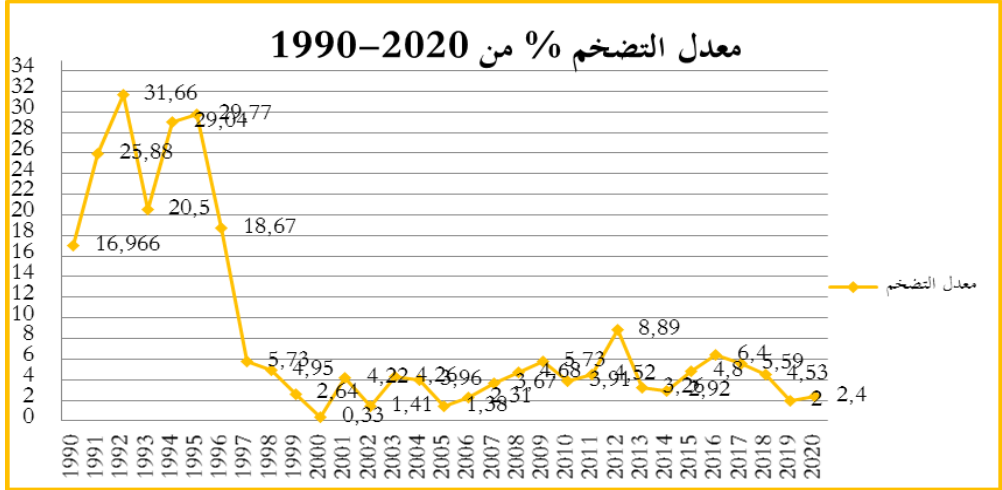
2004 البنوك ملزمة بإبداع الودائع لدى البنوك الجزائرية لدفع الاحتياطي النظامي، و في 26 أغسطس 2003 عدل الامر رقم 11-03 اطار عمل هيئة العامة لدى البنك الجزائري.

تنص المادة 35 على ان: "مهمة البنك الجزائر في مجال النقد و القروض و الصرف هي توفير أفضل الشروط و بينما يضمن الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد"، فإنه يحتفظ أيضا بالنقد للنمو الاقتصاد السريع، يوجه ويشرف على جميع الوسائل المناسبة لتخصيص القروض و يضمن إدارة الالتزامات المالية في مجالات التالية: الرقابة الخارجية و السوق بكل الوسائل الملائمة و توزيع القروض و ضمان تسير التعهدات المالية و ضبط سوق الصرف، وهذه ما يعطي أكثر مرونة لسياسة النقدية كما يعد التنبؤات النقدية و يحدد استخدام الادوات النقدية.

في مجال صياغة إجمالي النقد والقروض بناء على توقعات النقدية التي أعدها البنك، تقرر استخدام أدوات النقدية. تطور الاقتصاد الكلي، فقد شهد ظهور في فائض السيولة في سوق المال، فقد تعافى الاقتصاد بالزيادة التراكمية الاحتياط الرسمي من العملات الأجنبية نتيجة لارتفاع أسعار البترول خاصة ما بين 2004-2008 حيث تجاوز سعر البرميل عتبة 100 دولار للبرميل الواحد، وبالتالي زيادة الاصول الأجنبية، مما سبب توسع العملة الجزائرية لذلك زاد الائتمان وزادت السيولة المتبقية من موارد صندوق التحكم وتقليل من الدين الخارجي خلال السداسي (2004-2006) ومساهمته في التخفيف من توسع السيولة في الاقتصاد.

## 1.4 تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020:

شكل رقم (01): معدل التضخم من 1990-2020



المصدر: من إعداد الباحثان انطلاقا من إحصائيات البنك العالمي

عرف التضخم ارتفاعا ملحوظا في التسعينات وصل 31.66 % سببه الرئيسي الارتفاع الحاد في اسعار مواد الغذائية لينخفض تدريجيا ما بين 6 % و 4.5% في سنة 1998.

وفي أزمة 2009 الازمة المالية التي ادت الى انهيار إيرادات صادرات المحروقات بنسبة 42.5 % وبالتالي تراجع وتيرة التوسع النقدي ب 3.1 % أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 02-09 المؤرخ 11 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائل إجرائها.

في 11 أبريل 2010 تم إصدار الامر 04-10 المعدل والمتمم 03-10 ضرورة استقرار الاسعار كهدف صريح لسياسة النقدية أو ما يسمى باستهداف التضخم والذي يتطلب تطوير وسائل ملائمة تسمح بتعميق الإطار التحليل على المدى المتوسط واستخدام أساليب التنبؤ لمتابعة مسار التضخم في الجزائر على المدى القصير وذلك بقيام البنك الجزائر بتقليص فارق التنبؤات على المدى القصير والهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض وبذلك تعديل الإدارة العملياتية للسياسة النقدية والعودة للهدف خلال الفترة المعقولة.

ليرتفع من جديد 2012 بنسبة 8.89% بحيث تجاوز المعدل المستهدف على المدى المتوسط والذي حدده مجلس النقد والقرض ب 4% نظرا لسيولة الكبيرة الموجودة في الاقتصاد سببها الانفاق العام والتحويلات، زيادة الائتمان ب 20% للقطاع العام و 10% للقطاع الخاص والسبب الأساسي لزيادة أسعار المنتجات الطازجة. كل هذه العوامل ساهمت في زيادة الضغوط التضخمية. الامر الذي جعل البنك يأخذ مجموعة من التدابير مثل رفع نسبة الاحتياط القانوني للودائع المصرفية من 9% الى 11% وتوسيع امتصاص السيولة إلى 250 مليار دينار (+23%) كل هذه السياسات هي لتثبيت الاسعار.

بلغ معدل التضخم المتوقع لشهر ديسمبر 2013 ما يقارب 3.3% بنما بلغ معدل التضخم الفعلي المحسوب على أساس الرقم القياسي لأسعار حسب الديوان الوطني للإحصائيات 3.26%، وبالتالي معدل التضخم السنوي المتوسط، فإنه يتوافق مع توقعات على المدى القصير، مما يؤكد أنه قد عاد الى المعدل المستهدف في أقل من 12 شهر خاصة بعد تسجيل 8.89% في يناير 2013، إذن العودة الى استقرار الاسعار.

ليعاود الصعود مجدد في سنة 2015 بقيمة 4.8% وسنة 2016 بقيمة 6.4% بسبب عواقب العجز المالي والانخفاض المستمر لموارد النقد الاجنبي الذي ادى إلى انهيار اسعار النفط وتباطؤ النمو الاقتصادي والانخفاض المستمر في قيمة العملة الوطنية.

في سنة 2019 استرجع عافيته مسجلا بذلك 2% لكن شاءت الاقدار ان تحل بنا أزمة لم يسبق لها مثيل لا الحرب العالية الثانية لا أزمة الظروف التي يمر بها العالم اجمع الازمة الصحية جائحة فيروس كورونا كانت لها آثار جد وخيمة على الاقتصاد العالمي لم تسلم من آثارها حتى الاقتصاد الدول متطورة فبسبب الحجر و الغلق المحلات و الحدود (برية جوية بحرية) و توقف الشركات عن العمل منع التجمعات و التباعد الاجتماعي انهار الاقتصاد و الوضع الذي تزامن مع

انهيار الدينار الى جانب انخفاض العائدات وجدت الجزائر نفسا امام زياد في التضخم 0.2 %، بحيث أصبح أوضاع الاقتصاد الجزائري مقلقة حسب إحصائيات الديوان الوطني الاحصائي: انخفاض الناتج الداخلي 3.9 % في الربع الاول من 2020، واقترب معدل البطالة الى 15 % في جوان بعدما كانت في نهاية 2019 ثابتة عند 11.4 %، وفي القطاع الخاص واجهت العديد من المتاجر خطر الافلاس مثل المقاهي والمطاعم ووكالات الاسفار بسبب اغلاقها منذ مارس 2019.

كانت هذه الزيادة في التضخم أيضا بسبب ارتفاع أسعار الخدمات والمنتجات المصنعة وحسب الديوان الوطني للإحصائيات ارتفعت أسعار المنتجات المصنعة 5.3 % في ارتفعت تكلفة الخدمات 1.7 % وسجلت ارتفاعا في السلع الغذائية المصنعة ب 0.8 %.

#### 2.4 تقييم سياسة استهداف التضخم خلال الفترة 1990-2020:

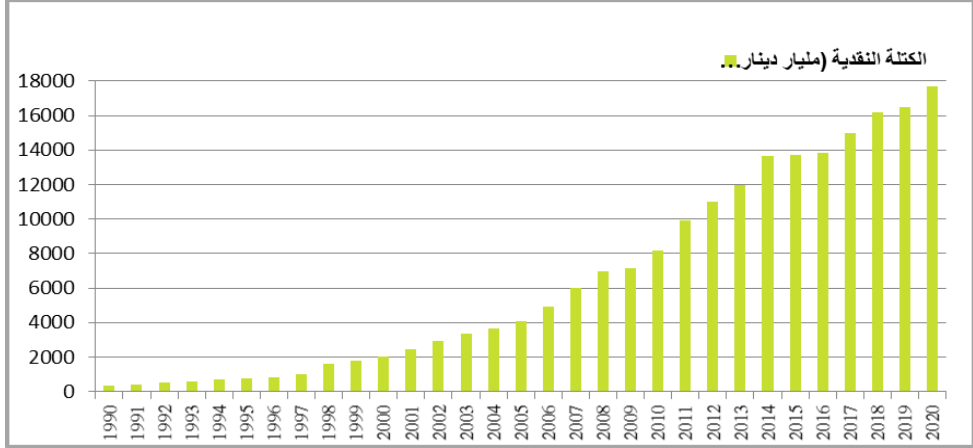
تم اختيار مجموعة من المتغيرات التي له تأثير على سياسة استهداف التضخم اعتمادا على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة ومن اجل القيام بالدراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية على التضخم المستهدف وفق توفر المعطيات الاحصائية ومن خلال ما سيتم تطبيقه لتطبيق سياسية استهداف التضخم.

#### ● دراسة تحليلية لتقييم سياسة استهداف التضخم خلال الفترة 1990-2020

للقيام بالدراسة التطبيقية تم الاعتماد على مجموعة من البيانات للسلاسل الزمنية، وإحصائيات الخاصة بمتغيرات الظاهرة المدروسة خلال الفترة 1990-2020 بالاعتماد على معطيات المنشورة من المواقع الالكترونية، البنك الجزائري، البنك الدولي والديوان الوطني للإحصاء فقد تم حصر متغيرات الدراسة كما يلي: تطور معدل تطور الكتلة النقدية M2، تطور معدل إعادة الخصم TR، تطور معدل الناتج المحلي الداخلي الخام PIB، تطور معدل الاحتياط الاجباري RO، تطور معدل أسعار الاستهلاك IPC، تطور سعر الصرف TCH (دج/دولار).

الكتلة النقدية:

شكل رقم (02) : الكتلة النقدية من 1990-2020



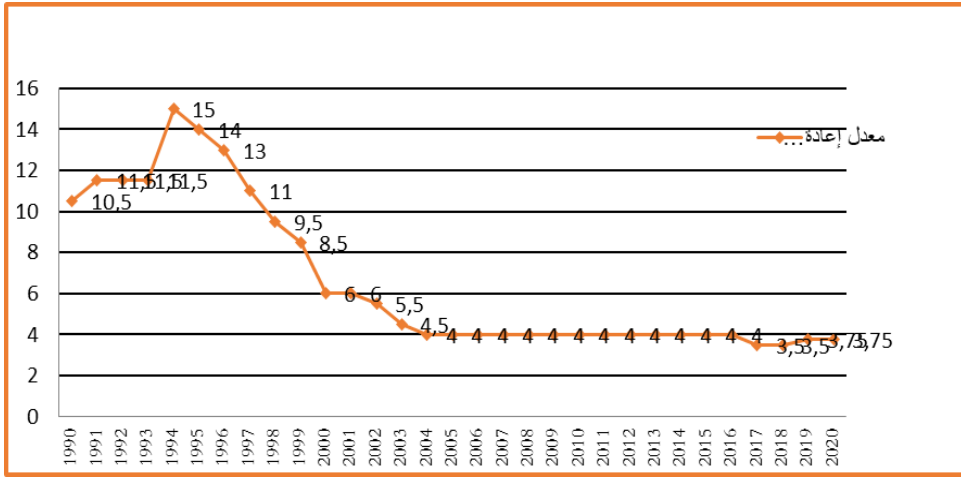
المصدر: من إعداد الباحثان حسب برنامج Excel

من خلال جمع البيانات وتمثيلها لاحتظنا تطور الكتلة النقدي بشكل متسرع حيث تم تسجيل اعلى نسبة سنة 2001 بقيمة 2473.5 حيث بلغت نسبة النمو 22.3 % بسبب انطلاق تنفيذ برنامج الانتعاش الاقتصادي و توسع لعرض التقدير أي زيادة الارصدة النقدية الخارجية الصافية، ثم سجلت سنة معدل نمو 15.6 % سنة 2003 و هذا راجع تراكم المتزايد للبلاد خارج جزء منها عائد لصادرات قطاع المحروقات في 2004 كان معدل النمو 11.4%، ثم تلاها ارتفاع محتشم متذبذب بمقدار 0.29 % و ذلك سنة 2015 بسب تراجع أسعار المحروقات في الاسواق العالمية و تراجع مداخيل الدولة لما لها من تأثير على عرض النقدي، سنة 2016 عرفت تواصل الارتفاع حيث بلغت 13816.3 مليار دج وواصل الارتفاع الى غاية تسجيل سنة 2020 قيمة 17682.7 مليار دج هذا دليل و تأكيد على عدم فعالية السياسة المنتهجة في كبح معدلات التضخم المتزايدة.

### معدل إعادة الخصم:

من اجل السيطرة والتأثير على سيولة البنوك التجارية يستخدم البنك المركزي معدل اعادة الخصم و التي تعتبر من أقدم الوسائل. تم تعديله بصدر قانون العرض والنقد كل سنة، بسب نمو الكتلة النقدية بسبب تحرير الاسعار وتحقيق البنك المركزي لهدفه الخاص وهو الحد من التضخم.

### شكل رقم (03): معدل إعادة الخصم

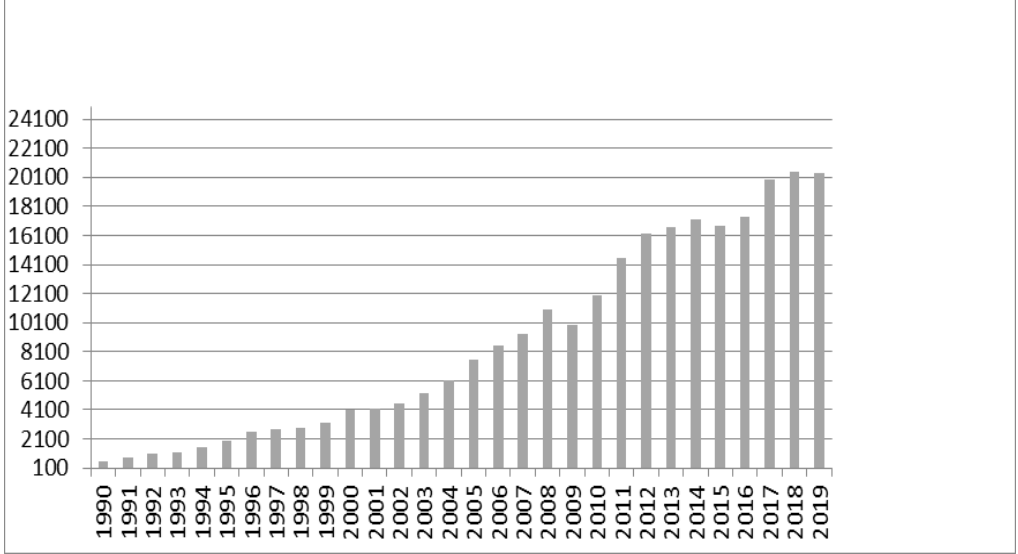


المصدر: من إعداد الباحثان حسب برنامج Excel

نلاحظ انه تم تسجيل 10.5 % خلال سنة 1990 لترتفع و تستقر 11.5 % خلال مدة ثلاثة سنوات غل غاية 14 أبريل 1994، لتعاود الارتفاع سنة 1995 الى اعلى نسبة 15 % بسبب انهار اسعار الصرف و تحرير الاسعار ثم انخفضت سنة 1998 الى 9.5 % ثم 8.5 % سنة 1999 الى غاية 2004 بنسبة 4.5 % و هذه راجع الى تطبيق مبادئ قانونية للنقد ايضا اختيار الاداة الفعالة و السياسة المنتهجة من تحقيق الاهداف المسطرة، نلاحظ تبات نسب من 2004 الى 2015 غاية و هذا راجع التحسن المالي الذي عرفته و اشباع البنوك بالسيولة مما ادى الى احجام عن الطلب اعادة التمويل من البنك الجزائري. (دوخ، 2011)

المحلي الاجمالي:

شكل رقم (04): الناتج المحلي الخام



المصدر: من إعداد الباحثان حسب برنامج Excel

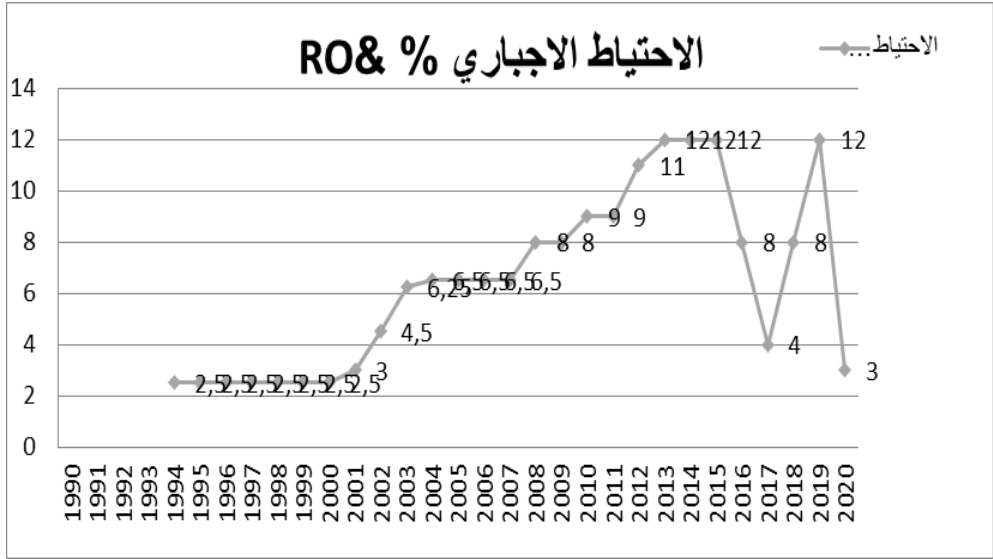
نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ارتفاع الناتج الاجمالي بصورة متزايدة حيث سجلت 1990 قيمة 555.8 مليار دج ليرتفع الى 1998 مسجلا قيمة 5.2830 مليار/دج حيث تضاعف 5 مرات ،سنة 1998 سجل نمو بمقدار 0.49 % و ادنى نسبة نمو له بسب تراجع اسعار المحروقات ،بصفة عامة ما ثم ملاحظته هو ان الناتج المحلي عرف خلال فترة التسعينات نمو بطيء و هذا راجع الاوضاع الامنية التي عرفتها البلاد خلال تلك الفترة التي سميت بالعشرية السوداء ،وخلال 2000 بدأ انتعاش قطاع المحروقات و تواصل الارتفاع الى غاية 2009 اين تم تسجيل ما قيمته 9968 أي ما مقداره(-9.74%) بسبب الازمة المالية العالمية 2008،ليعاود الارتفاع الى غاية 2015 اين سجل ما قيمته مليار دج 16799.2 بانخفاض مقداره (-) 2.36 % و هذا بسبب تهوي اسعار المحروقات منذ جوان 2014 ،ليسجل ارتفاع اخر منذ 2016 الى غاية 2019 حيث سجل ما قيمته 20428.3 مليار دج لكن ما لوحظ ان



الاضعاع التي عرفها العالم فيروس كورونا كان له تأثير على الناتج المحلي الخام حيث سجل سنة 2020 انخفاض ملحوظ كانت قيمته 18300 مليار دج.

### الاحتياط الإجباري:

شكل رقم (05): الاحتياط الإجباري



المصدر: من إعداد الباحثان حسب برنامج Excel

من خلال المعطيات ممثل أعلاه نلاحظ أنه تم استعمال الاحتياط الاجباري كان ابتداء من 1994 ثم تحديده من طرف البنك الجزائري وكان ذلك تبعا لتعليمة 37-97 بتاريخ 28-12-1994 بنسبة 2 % باعتماد على مجموعة من العناصر المذكورة في المادة 02 في هذه التعليمة، تم تخصيص 3 % لسنة 2001 وذلك بعد إحساس البنك الجزائري بتمادي البنوك التجارية في منح تسهيلات، يجعلها أداة هامة للتحكم في سيول البنكية. سجلت 2002 ارتفاع جد محسوس حيث تم تسجيل 4.5%، وهذا راجع لتسجيل فائض في السيولة، وصولا الى 6.25 % سنة 2003، و في سنة 2004 لجأ البنك من رفع النسبة الى 6.5 % قصد تخفيف عبئ الفائض الكبير لسيولة لتبت لمدة ثلاثة سنوات الى غاية 2007، في أواخر ديسمبر 2007 تم اصدار تعليمة رقم 07-13

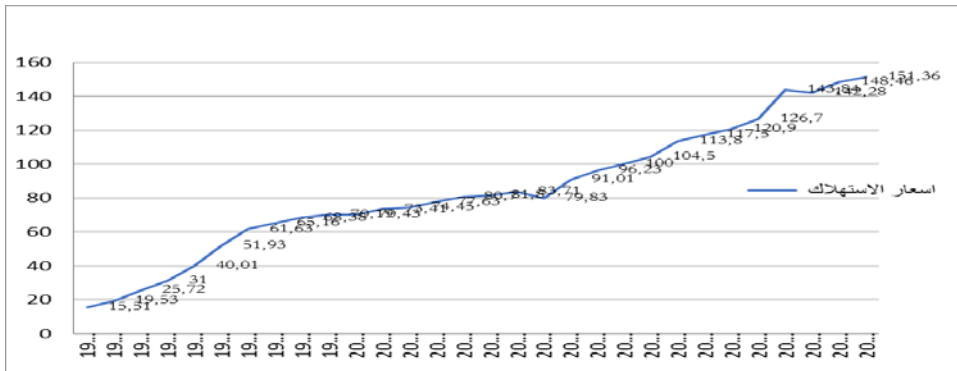
## تقييم سياسات استهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2020)

الخاص بنظام الاحتياط ،تم رفعه الى 8 % ، كان ذاك خلال 2008 ليعيد رفعه مجددا سنة 2010 الى 9 % واستقر الى غاية سنة 2011 ،ولتحكم أكثر اضطر البنك الى الرفع مرة أخرى سنة 2013 الى 12 % الى غاية 2015 بنفس المعدل ،غير ان منذ سنة 2016 شهدت تسجيل انخفاض حيث سجلت 8 % و هذا بعد انطلاق عمليات "السوق المفتوحة" لضخ السيولة و الازمة النفطية و الازمة المالية العالمية في اوت 2017 تم التخفيض من 8 % الى 4 %.

خلال 2018 ارتفاع نسبة التضخم مجددا بسبب تراكم السيولة البنكية ،فقام البنك برفع مجددا الاحتياط الاجباري من 4 % الى 8 % وهذا ما سمح لسياسة النقدية بتحقيق استقرار السيولة البنكي في سنة 2019 حسب التعليم 01-2019 مؤرخة في 14 فيفري 2019 التي تتم وتعديل التعليم الصادرة في 2004 تم رفع نسبة الاحتياط الى 12 % وكان ذلك ابتداء من 15 فيفري 2019،خلال 2020 تم خفض معدل الاحتياط الاجباري 2 % نظرا لصدمة القوية لجائحة فيروس الكوفيد بحيث يعتبر هذا القرار عبارة عن دعما وثيقا من القطاع المصرفي من حيث التمويل تعتبر خطة وطنية للإنعاش الاقتصادي. كما يعتبر البنك وسيلة هامة لتحكم في السيولة البنك بعد إعادة الخصم للحد من التضخم. ( ملياني، 2016، صفحة 162)

### أسعار الاستهلاك:

شكل رقم (06): أسعار الاستهلاك

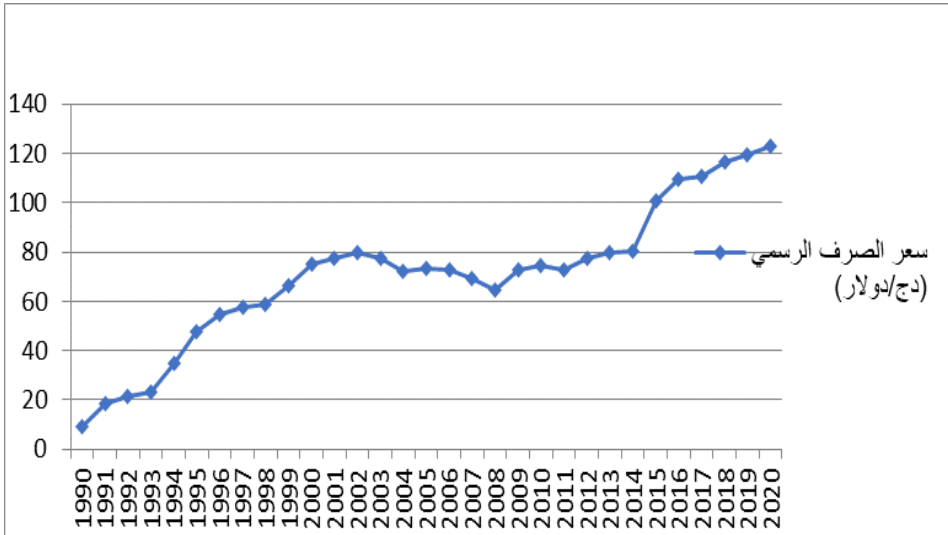


المصدر: من إعداد الباحثان نحسب برنامج Excel

نلاحظ من خلال التمثيل البياني ان مؤشر اسعار الاستهلاك قد اتجه الى الاعلى , دلالة على تزايد به بشكل مستمر خلال فترة الدراسة و هذا راجع لارتفاع المتزايد في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني بعد رفع الدعم عن بعض المواد الغذائية و المشروبات الكحولية (حسب تقارير البنكية) . يعود السبب في الى ارتفاع معدلات التضخم و التي يرجع سببها الى تهاون الاجراءات و السياسات للحد من الضغوط التضخمية التي كانت تصيب في بعض السنوات و تحيب في أخرى، كما تعد جائحة كورونا هي أخطر ضربة تلحقها سوق السلع الاولية و كانت لها تأثير في تقلب اسعار المواد الاولية.

### سعر الصرف:

#### شكل رقم (07): سعر الصرف الرسمي



المصدر: من إعداد الباحثان حسب برنامج Excel

### المرحلة الأولى 1990-1993

من خلال الرسم البياني نلاحظ تطور سعر الصرف في الجزائر [1990-2020]، سنة 1990 تم تسجيل اول عملية انخفاض رسمية، من 1990 الى 1994 تم تسجيل انخفاض بمقدار

40% حيث تم تسجيل 1990: 8.96 دينار جزائري مقابل الدولار ارتفع ليسجل 35.06 دينار جزائري مقابل الدولار وهذا راجع لتطبيق والتزام لشروط صندوق النقد الدولي وتقريب سعر الصرف مع السوق الموازي، وأخيرا تشجيع الصادرات وإعطائها منافسة كبيرة. ( مصار، 1994، صفحة 57)

### المرحلة الثانية: 1994 الى 2002

عرف سعر الصرف الجزائري انخفاض حسب اتفاقية الصندوق النقد الدولي انتقل الدينار من سنة 1994 35.6 دينار جزائري مقابل الدولار الى سنة 1999 مسجلا 66.57 دينار جزائري مقابل الدولار، مواصلا انخفاضه لسجل دينار جزائري مقابل الدولار 75.26 لسنة 2000 أي بنسبة 8 %، سجل سنة 2002 ارتفاع 79.68 دينار جزائري مقابل الدولار.

### المرحلة الثالثة: 2003 الى 2013

تميزت هذه المرحلة بالاستقرار النسبي لعملة الدينار امام الدولار وهذا بفضل عمل السياسة النقدية على استقرار الاسعار.

### المرحلة الرابعة: 2014-2020

في سنة 2014 تدهورت أسعار البترول وانخفضت الارادات الدولة مما ادى الى انخفاض عملة الدينار بقيمة 80.58 الدينار مقابل دولار ليواصل انخفاضه مسجلا 119.35 دج مقابل دولار، بسبب مجموعة من مشاكل التي زعزعت الاوضاع الاقتصادية والمالية في أوروبا خاصة وكما نعلم ان الجزائر نصف (50 %) علاقته الخارجية تعتمد على أوروبا وكل هذه الصعاب كان لها تأثير على العملة الصعبة بيت تراجعت احتياط الصرف من العملة الصعبة.

زد عن ذلك تأثير الميزان التجاري سلبا. ( بورحلي و علاوي، 2019، صفحة 31) في سنة 2020 زاد انخفاض العملة الرسمية مسجلة 123 دينار مقابل دولار، حيث عاشت الجزائر خلال الربع الاول من سنة 2020 حالة من ركود بسبب شبح كورونا الذي ضرب العالم وكانت له مخلفات اجتماعية ثقافية، علمية والاقتصادية، و لما كان له من آثار سلبية على اسواق الصرف الرسمية، وتراجع في ايرادات البلاد من النقد الأجنبي و فقداها 70 % من قيمة اسعار النفط، كل هذه الاسباب ادت الى فقد الدينار تماسكه أمام الدولار و اليورو في التعاملات البنكية.

امام خسارة الدينار أمام العملات الاجنبية تبنى البنك المركزي الجزائري سياسة التعويم الدينار عند الحاجة، كان وقد فقد الدينار جزءا كبيرا من قيمته خلال سنة 2019 وذلك لمواجهة تابعيات تراجع النفط وكبح فاتورة الواردات.

#### • عرض النتائج المتوصل اليها:

عند قيامنا بالدراسة التحليلية توصلنا الى مجموعة من النتائج وهي:

- تربط علاقة طردية بين التضخم والمتغير الاحتياطي الالزامي.
- نلاحظ بالنسبة لمعدل اعادة الخصم والكتلة النقدية وجود علاقة عكسية.
- نلاحظ وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل الناتج المحلي الاجمالي.

هناك مجموعة من عوامل التي تأثر بشكل كبير على التضخم المستهدف في الجزائر والتي تتمثل فيما يلي:

- الاحتياط الالزامي والذي له تأثير عكسي كما هناك عوامل تؤثر على سياسة استهداف التضخم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مثل: الكتلة النقدية والناتج المحلي الاجمالي ومعدل اعادة الخصم.

- ان سياسة استهداف التضخم في الجزائر ليست بالفعالة في تحقيق استهداف التضخم.
- ينشأ التضخم الجزائري لأسباب داخلية كارتفاع الكتلة النقدية وأخرى خارجية كارتفاع الواردات التي لها تأثير على الاسعار المحلية والانعكاسات التطورية التي تحدث في حجم التجارة الخارجية ما يسمى بالتضخم المستورد.
- تعتمد الجزائر في تصديرها على قطاع المحروقات فهي بلد ريعي بامتياز، اي تقلب في اسعار المحروقات يؤثر على قيمة العملة وبالتالي التضخم.

## 5. الخاتمة:

- حاولنا في هذه الدراسة تبين فعالية سياسة استهداف التضخم من خلال تقييم مؤشرات السياسة النقدية. فأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها:
- استهداف التضخم هو إطار للسياسة النقدية يمكن للبنك المركزي اعتماده بتحقيق معدلات تضخم منخفضة وتحقيق الاستقرار على مدى القصير.
  - تعتمد فعالية السياسة النقدية ضد التضخم على توافر مجموعة من الشروط العامة والشروط الاولية بالنظر الى صعوبة تنفيذ سياسة استهداف التضخم في الجزائر حيث يواجه النظام النقدي العديد من التحديات والصعوبات أهمها: عدم قدرة البنك على تحقيق الاستقلال التام واعتماد الاقتصاد على الدعم الحكومي وارتفاع سعر السلع.
  - هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وجودة النقود، كما ان التقلب في سعر المعروض النقدي، له تأثير ضعيف على سعر الصرف والتضخم في السنوات القليلة المقبلة، سواء كان ذلك في الاجل الطويل او الاجل القصير.
  - ان السياسة النقدية فعالة نسبيا في استهداف معدل التضخم في الجزائر.

– ان التضخم في الجزائر لا يعود بالدرجة الاولى الى مشكل نقدي انما يعود لأسباب هيكلية كالسوق الموازية من جهة، والتضخم المستورد، اعتماد الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي من جهة أخرى.

### الاقترحات:

- بناء على نتائج الدراسة التي تم الوصول إليها، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:
- يجب على البنك المركزي تطوير قدراته الفنية للتنبؤ الدقيق والتنبؤ المعتدل للتضخم.
- من أجل ضمان فعالية أكبر لسياسة استهداف التضخم يجب أن تعمل السياسة النقدية والسياسة المالية بانسجام من اجل تحقيق الاهداف المسطرة.
- من اهم شروط نجاح سياسة استهداف التضخم، توفير: استقلالية البنك وشفافيته، امتلاك نظام معلوماتي متطور استقرار الاقتصاد الكلي، وامتلاك نظام المصرفي ومالي متطور.
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات من الجهود المبذولة لتحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة للقضاء على التصدير من جانب واحد وخلق بدائل لصادرات المحروقات من خلال التنوع في الاقتصاد الوطني وخفض تكاليف الاستيراد عن طريق تقليل هوامش الربح، وخاصة القيود المفروضة على الواردات الاجنبية للسلع الكمالية غير المنتجة.
- تخفيف التسيير الاداري لسعر الصرف، والسعي لإفساح المجال كاملا لدور سعر الصرف وسياسته والوصول الى تحقيق سعر الصرف الفعلي.
- العمل على استقرار سعر الصرف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل التكلفة الاجمالية التي يتحملها المجتمع.
- اتباع سياسة التضخم المستهدفة التي وضعها البنك المركزي وتجسيد هدف التضخم كهدف رئيسي خلال فترة صياغة سياسة النقدية.

- تحقيق استقرار العملة من التحكم في المعروض النقدي والتحكم في معدل نمو النفقات.
- ومن أجل حل مشكلة التضخم من الضروري التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية للبلد.

## 6. قائمة المراجع:

### المراجع باللغة العربية

1. دوخ, م (2011). أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10. مجلة العلوم الإنسانية (العدد 23), 99.
2. عناية , غ (2006). التضخم المالي. الجامعة الاسكندرية: مؤسسة الشباب.
3. ملياني, ف (2016).، الاصلاحات النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي. الاقتصاد الجديد (العدد 18), 162.
4. زواد, آ (2020). العلاقة بين البطالة و التضخم في الجزائر دراسة قياسية منحى فيليس في الجزائر خلال فترة 2001-2018. مجلة المالية والاسراق, المجلد 07 (العدد 03). 337-323.
5. صالح جلال, أ (2006). دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدين النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003. رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص نقود و مالية, جامعة الجزائر, الجزائر.



6. دراسة صالح هشام، بلفضيل كمال 2019، اختبار أثر صدمات معدلات التضخم على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة الممتدة بين 1970-2019،مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10 (العدد 01)، 72-89.

7. وضاح , ن . (2011). التضخم و الكساد:الاسباب و حلول وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي .الأردن.

8. يوسف, ك . (2017). استهداف التضخم في دول المغرب العربي دراسة قياسية أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر.

## References in english

9. Ben Achenhou, M. (2000). ,Inflation,marginalisation. . dar Echrifa. Algrire.
10. Dahakal , & kandil. (1994). Determination of the inflation rate in the rate in the united states. The quarterly Review of Economics and Finance, vol 34 (01), pp. 95-112.
11. Masson , P., Savastano , M., & Sharma, S. (1997). The Secope for Inflation Targeting in Developing contries.journal of IMF working paper, 37-38.